Project Document: Brief Account

Project Name:
Technical Assistance to Riyadh Urban Observatory.

National Partner:
High Commission for the Development of Riyadh.

Key Objectives:

This project aims to support efforts of the High Commission for the Development of Riyadh to activate Riyadh Urban Observatory in an aim to produce urban indicators in line with international standards and develop other local indicators and human capacity necessary for the work of the observatory after the end of the project period.

Implementation Modality:
National Implementation (NIM)

Date of Signature:
01/10/2011

Signed by:
H.R.H. Prince Salman Bin Abdulaziz
Governor of Riyadh
Chairman of the High Commission for the Development of Riyadh

Duration:
2011-2013

Overall budget:
$ 250,000

GMS rate:
5%

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
٢٠١١٠٣٣٠٠٥١
١٤٣٢/٠٤/٢٥ هـ

عقد لدعم مشروع المرصد الحضري لمدينة الرياض

تم بعون الله تعالى الاتفاق بمدينة الرياض في يوم ..... بتاريخ .../.../١٤٣٢هـ الموافق .../.../٢٠١١م بين كلٍ من :

١-حكومة المملكة العربية السعودية ، تمثلها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، ويمثلها في التوقيع على هذا العقد صاحب السمو الملكي الأمير / سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، (يُشار إليها لاحقاً بـ " **الطرف الأول** ") .

٢-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية ، يمثله في التوقيع على هذا العقد / د. رياض موسى بصفته الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بالرياض . المملكة العربية السعودية (يشار إليه لاحقاً بـ " **الطرف الثاني** ") .

حيث أن الطرف الأول يرغب من خلال مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (يشار إليه لاحقاً بـ "المركز") الاستعانة بخدمات الطرف الثاني الاستشارية والفنية في مجال إنشاء وإدارة وتشغيل المرصد الحضري لمدينة الرياض مع تنمية وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية لمنسوبي المركز العاملين في المرصد .

وحيث أن الطرف الثاني قد أبدى استعداده لتقديم الخدمات المشار إليها أعلاه تحت اسم مشروع (دعم المرصد الحضري للرياض) طبقاً للأحكام والشروط التي اشتملت عليها المستندات المرفقة بهذا العقد .

بناءً عليه ، ولتبادل كل من الطرفين الرغبة في تنفيذ المشروع أعلاه كل فيما يخصه ، فقد تم اتفاقهما على الآتي :

المادة الأولى : الغرض من المشروع :

يهدف هذا المشروع الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . إلى دعم جهود الطرف الأول الرامية إلى تفعيل المرصد الحضري لمدينة الرياض بما يمكنه من إنتاج مؤشرات حضرية تتفق مع المواصفات العالمية مع تطوير مجموعة أخرى من المؤشرات المحلية وبناء القدرات البشرية اللازمة لإستمرار عمل المرصد إثر انتهاء فترة هذا المشروع .

المادة الثانية : مستندات العقد :

١- يتألف العقد من المستندات الآتية :

أ/ وثيقة العقد .

ب/ شرح المشروع المعد بواسطة الطرف الثاني والمشتمل على الآتي (الناتج المتوقع ، المخرجات المستهدفة ، وصف موجز للمشروع ، تحليل السياق ، الاستراتيجية ، جدول إطار النتائج والموارد المقترح لمشروع تقديم المساعدة التقنية للمرصد الحضري لمدينة الرياض ، الترتيبات الإدارية ، الإطار القانوني) .

ج/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب الاتفاقية الموقعة فيما بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ ١٩٧٦/١/٤م (غير مرفق) .

٢- تشكل الوثائق أعلاه وحدة متكاملة ، وتعد كل وثيقة منها جزءاً من هذا العقد ، بحيث تفسر وتتمم الوثائق المذكورة أعلاه بعضها بعضاً .

٣- في حالة وجود تناقض بين أحكام وثائق العقد ، فإن الوثيقة المتقدمة تسود على الوثيقة التي تليها في الترتيب الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة الثالثة : مدة العقد :

يتعهد ويلتزم الطرف الثاني بتنفيذ وإتمام الأعمال والخدمات المشمولة بهذه الاتفاقية ومستنداتها في خلال المدة المحددة من ١٤٣٢/٤/٢٧هـ الموافق ٢٠١١/٤/١م وحتى ١٤٣٣/٥/٨هـ الموافق ٢٠١٢/٣/٣١م .

المادة الرابعة : قيمة العقد ، طريقة الدفع :

إن القيمة الإجمالية للعقد هـــي (٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي) فقط مائتان وخمسون ألف دولار أمريكي ، يتم إيداع كامل المبلغ المذكور في حساب المشروع لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن يتم صرف المبالغ المستحقة منه بناء على التعليمات المالية (طلب الدفع المباشر) الموقعة من قبل صاحب الصلاحية لدى الطرف الأول .

المادة الخامسة : نظام العقد :

يراعي في تحديد أحكام النظام الواجب التطبيق أحكام صدر المادة (٦٩) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية باعتبار أن هذا العقد قد تم إبرامه بالتنفيذ لأحكام برنامج الأمم المتحدة بموجب الاتفاقية الموقعة فيما بين حكومة المملكة العربية السعودية والبرنامج المذكور في ١٩٧٦/١/٤م .

المادة السادسة : نسخ العقد :

تم تحرير هذا العقد من خمس نسخ مستوفية لتوقيع الطرفين ، استلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بالنسخ المتبقية لإرسالها إلى الجهات المعنية أصولاً.

عن الطرف الثاني

المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاسم : .....

التوقيع : .....

عن الطرف الأول

رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

سلمان بن عبدالعزيز

٢٠٢

المملكة العربية السعودية

الناتج المتوقع:	قطاع ومؤسسات عامة تتسم بالكفاءة والمسؤولية
المؤشر:	عدد البرامج التنموية التي تم تبنيها على صعيد السياسات في منطقة الرياض. وزيادة عدد الشراكات المبرمة بين المرصد ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
المخرجات المستهدفة:	تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للمرصد الحضري في الرياض لتمكينه من إعداد برامج تنموية
المؤشر:	عدد الموظفين الذين تدربوا على صياغة السياسات. وزيادة عدد المؤشرات بما يخدم التقارير والدراسات المطلوب تنفيذها.
المؤسسة المنفذة:	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

وصف موجز: يهدف هذا المشروع، الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى دعم جهود الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الرامية إلى تفعيل المرصد الحضري لمدينة الرياض بما يمكنه من انتاج مؤشرات حضرية تتفق مع المواصفات العالمية وتطوير مجموعة أخرى من المؤشرات المحلية وبناء القدرات البشرية اللازمة لاستمرار عمل المرصد إثر انتهاء فترة هذا المشروع.

فترة المشروع: ١ أبريل ٢٠١١ – ٣١ مارس ٢٠١٢م
اسم المشروع: دعم المرصد الحضري للرياض
رمز المشروع: ساو١٠-
الفترة: سنة
الترتيب الإداري: التنفيذ الوطني

إجمالي الميزانية: ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي
الموارد المخصصة:
من الحكومة: ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي

عن:	التوقيع	التاريخ	الاسم والوظيفة
الحكومة:	.....	.....	صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض ورئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
البرنامج الإنمائي	.....	.....	د. رياض موسى المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تحليل السياق:

لقد شهدت المملكة العربية السعودية في غضون فترة وجيزة تنمية اقتصادية واجتماعية واسعة وإنشاء بنية أساسية ذات جودة عالية. ويتمثل أحد أهم الأهداف التنموية في الرغبة الخالصة للحكومة بتخصيص الموارد المالية وإتخاذ التدابير الضرورية لبلورة وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع من اجل الارتقاء برفاهية المواطنين السعوديين. إذ زاد متوسط العمر المتوقع للفرد من ٥٣,٩ سنة في عام ١٩٧٥ إلى ٧٣ سنة في ٢٠٠٧م. وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٩م، تراجعت وفيات حديثي الولادة من ١١٨ إلى ٢٠ حالة من بين كل ١,٠٠٠ ولادة كما شملت الخدمات الصحية كافة المناطق الحضرية والقروية. ولا شك أن التوسع في التعليم قد أدى إلى تقليص معدل الأمية بقدر كبير. إذ بلغ معدل التعليم نسبة ٩٩ في المائة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة. وأدت عمليات الإسكان والتنمية الحضرية والقروية إلى توسع المدن وتحويل القرى إلى مدن صغيرة بعد أن توفرت كافة الخدمات الأساسية.

كذلك أخذ الاتجاه الديموغرافي للمملكة بالتصاعد المتسارع. ففي الوقت الذي كان فيه التعداد السكاني عام ١٩٧٥م حوالى ٧ مليون نسمة، يشير التقدير الرسمي لعام ٢٠٠٧م إلى أن العدد الكلي للسكان بلغ ٢٢,٦٧٨ مليون نسمة، منهم ١٦,٥ مليون سعودي، و٦,١ مليون نسمة من غير السعوديين بما فيهم العمالة الماهرة وغير الماهرة. إن المعدل الحالي للنمو السكاني يصل إلى حوالى ٢,٩ في المائة، وبحلول العام ٢٠٢٠م من المتوقع أن يصل عدد السعوديين ٣٠ مليون نسمة.

وتعتبر عملية تنويع الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي من بين الاهتمامات الرسمية التي تم التعبير عنها بشكل استراتيجي في خطتي التنمية الأخيرتين (الثامنة للسنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٩م والتاسعة للسنوات من ٢٠١٠-٢٠١٤م). إن الحكومة تدرك العلاقة المترابطة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والنمو السكاني، مما يتطلب المعالجة الاستراتيجية من أجل تحقيق التنمية السليمة على امتداد المملكة، بما في ذلك:

(أ) توزيع واتاحة الخدمات والمتطلبات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق البلدية والكهرباء وما إليه؛

(ب) بلورة وتحسين اقتصاديات محلية وإقليمية في إطار مجمل التنمية الاقتصادية الوطنية؛

(ج) استحداث وتوزيع فرص العمل؛

(د) تحديد الموارد المحلية والإقليمية والوطنية واستغلالها بالشكل الأمثل؛

(هـ) تكامل التنمية القروية والحضرية والإقليمية؛

(و) التوزيع المتوازن للسكان على امتداد المملكة من حيث العدد الكلي والمجموعات العمرية؛

(ز) التوزيع الأمثل للإسكان واستعمالات الأراضي؛

(ح) استحداث وتوزيع المرافق التجارية والصناعية؛

(ط) دعم البنية الأساسية من طرق واتصالات.

الاستراتيجية

تتمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الخمسية الحالية في تحسين دور المراكز القروية والحضرية لتصبح أكثر فعالية كمواقع ملائمة لتوجيه الاستثمار العام والخاص. ومن بين المواضيع الحالية التي تطرقت إليها خطة التنمية الوطنية ما يلي:

١) لا تزال المناطق الحضرية الكبيرة تجذب إليها سكان القرى والهجر بسبب توفر فرص العمل وما تتسم به من مستوى متقدم من خدمات القطاعين العام والخاص وكذلك المرافق الحكومية.

٢) على الرغم من أن الحكومة قد قطعت شوطاً بعيداً في إنشاء قواعد المعلومات، لا تزال هنالك حاجة لبناء أنظمة قواعد معلومات محلية وإقليمية ووطنية شاملة مما تقتضيه عملية التنمية الإقليمية والمحلية بالمملكة.

٣) تتطلب الاستراتيجية المتكاملة الحالية للتنمية المحلية والإقليمية تحسيناً إضافياً بهدف تضمين الأبعاد الفنية والاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً للأولويات الوطنية.

٤) لا تزال جهود الحكومة مستمرةً في تحقيق التكامل والتوازن في التنمية الإقليمية والمحلية وفي توفير خدمات القطاعين العام والخاص وفرص التعليم. وسوف يشتمل ذلك على:

(أ) التحكم في التأثيرات السلبية للهجرة الداخلية؛

(ب) حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي؛

(ج) بلورة وتنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية في إطار أهداف التنمية الوطنية؛

(د) النهوض بدور مراكز النمو لتصبح أكثر فعالية في عمليات التنمية الإقليمية والمحلية.

٥) تعتزم قدرات الحكومة، من أجل تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية، بما في ذلك إنشاء مراكز لقواعد معلومات إقليمية ومحلية.

وعلى ضوء ما تقدم، أصبح ضرورياً إنشاء شبكة من المراصد الحضرية من أجل توفير معلومات ومؤشرات متعددة الأبعاد واتاحتها لمتخذي القرار في مختلف القطاعات ذات الصلة بعمليات التنمية الحضرية والقروية. وإضافةً إلى ارتباطها بالشبكات المحلية، من المخطط له ربط المراصد المحلية بالشبكات المماثلة على المستويات العالمية والإقليمية. وفي هذا الصدد، تعتزم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض دعم تشغيل المرصد الحضري لمدينة الرياض، بحيث يصبح مرجعاً احصائياً مهماً في عملية اتخاذ القرار في شتى قطاعات الاقتصاد في منطقة الرياض.

إطار النتائج والموارد المقترح لمشروع تقديم المساعدة التقنية للمرصد الحضري لمدينة الرياض

النتيجة النهائية المستهدفة حسبما ورد في وثيقة البرنامج القطري: قطاع عام ومؤسسات ذات كفاءة ومسؤولية.

مؤشر الهدف حسبما ورد في إطار نتائج وموارد البرنامج القطري، بما فيها خط الأساس والغاية: تبني عدد من البرامج التنموية المرتكزة على الأدلة على مستوى صنع السياسات

خط الخدمة ذو الصلة ضمن إطار عمل التمويل متعدد السنوات: ٢-٦ اللامركزية والإدارة المحلية والتنمية الحضرية والقروية

استراتيجية الشراكة: بناء الشراكة بين الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وسيتم التعاون بطريقة تشاركية مع قطاعات فاعلة في الاقتصاد السعودي بهدف وضع وتطبيق المؤشرات الحضرية.

النواتج المستهدفة	غايات الناتج للسنوات	الأنشطة الاستدلالية	المدخلات	الإجمالي بالدولار
النتيجة ١: مراجعة الهيكل المؤسسي للمرصد بغرض تحسين كفاءة تحديث وإدارة قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية، بما في ذلك إنتاج الحد الأدنى من مجموعة البيانات، وربطها بالأهداف التنموية للألفية. خط الأساس: أنشأت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المرصد الحضري لمدينة الرياض ووفرت البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك الآلات والبرامج الخاصة بقاعدة البيانات	• إنتاج مجموعة من المؤشرات المحلية الحضرية ومؤشرات الحكم الرشيد	•إجراء مراجعة الهيكل المؤسسي للمرصد الحضري	مستشار دولي	٤٧,٠٠٠
		•تنظيم زيارات للبدان ذات أفضل التجارب في مجال المؤشرات الحضرية	مستشار وطني	٢٤,٠٠٠
		•إجراء مراجعة وتحقق للمؤشرات ميدانياً	مستشار وطني ودولي	٧٤,٠٠٠
		•تقديم عرض للمؤشرات لحلقة عمل بغرض مراجعتها	مستشار دولي	٢٣,٠٠٠
النتيجة ٢: تطوير القدرات الوطنية للمحافظة على استمرارية عمل المرصد خط الأساس: تشغيل مرصد الرياض الحضري يتم حالياً من خلال ترتيبات تعاقدية مع شركة استشارية	• تدريب كبار الموظفين في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إنتاج وتحليل المؤشرات الحضرية والمتعلقة بالحكم الرشيد المحلية، بالإضافة إلى الأبعاد المتعلقة بصنع السياسات المحلية	• إجراء مراجعة بغرض إنتاج دليل تدريبي	•مستشارون دوليون ووطنيون	١٥,٠٠٠
		•تنظيم ورشة عمل تدريبية لـ ١٥ موظفاً وطنياً	•مستشارون دوليون ووطنيون	٤٠,٠٩٥
النتيجة ٣: متابعة وتقييم المشروع	• الرصد المستمر لأداء المشروع	•إعداد تقرير باداء المشروع والدروس المستقاة	•مستشار وطني	١٥,٠٠٠
			الرسوم الإدارية (٥٪)	١١,٩٠٥
			إجمالي التكلفة بالدولار	٢٥٠,٠٠٠

الترتيبات الإدارية

المشروع سيتم تنفيذه بإسلوب التنفيذ الوطني (NEX) المشار إليه في الفصل السادس من الدليل الإرشادي لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما هو متبع في المشاريع الأخرى التي تنفذ بهذا الإسلوب في المملكة، ستتولى الهيئة المسؤولية التعاقدية مع (الجهات/الخبراء) المرشحين بإستخدام العقود مسبقة الإعداد من قبل مكتب البرنامج الإنمائي تبعاً لإسلوب NEX .

وستقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإيداع في حساب المشروع لدى البرنامج الإنمائي كامل مبلغ المشروع. بعد ذلك سيقوم البرنامج الإنمائي بصرف المستحقات بناءً على التعليمات المالية (طلب الدفع المباشر) الموقعة من قبل صاحب الصلاحية بالهيئة.

يذكر أن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ستكون الجهة المنفذة، وسوف تقوم لاحقاً بتسمية المدير الوطني للمشروع والذي سيصبح مسؤولاً عن الإدارة اليومية للمشروع بالإضافة إلى ضمان الإستفادة المثلى من مدخلات المشروع لتشغيل المرصد.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسيقوم بمساندة تنفيذ المشروع من خلال البحث عن وترشيح الخبراء الذين سيدعمون المشروع حسب ما هو وارد في الإطار العام للنتائج في الجزء الثاني من هذه الوثيقة. وسيكون ترشيح الخبراء من عدد من الوكالات والمؤسسات الدولية والإقليمية على سبيل المثال لا الحصر، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمعهد العربي لإنماء المدن وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد خطة عمل مشتركة تحتوي على كافة مدخلات مختلف الشركاء في المشروع وهو موضح في ملحق (١و٢). وفي ظل الطبيعة المنهجية المتداخلة والمتعددة للمشروع، يصبح من الضروري تنفيذ أنشطة المشروع بالتشاور والتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية والخاصة ذات الصلة حسبما تراه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنقل الخبرة الناتجة من خلال تنفيذ المشروع إلى المرصد الحضري لمدينة الرياض. بالإضافة إلى ذلك سيؤسس البرنامج الإنمائي الإتصال المتبادل بشبكة الرصد الحضري العالمية من خلال نقل التجربة الجيدة والدروس المستفادة مع حفظ حقوق الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في الملكية الفكرية.

سيتم إنشاء هيئة المشروع عند بداية التنفيذ لتقديم التوجيه الاستراتيجي ومراجعة ما يتم إحرازه من تقدم في التنفيذ. وسوف يناط بهيئة المشروع التوصية بأية تغييرات رئيسية على خطة العمل والميزانية، إلى جانب اي تعديل في المخرجات. ويرأس هيئة المشروع المدير الوطني للمشروع أو من تفوضه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بذلك، إلى جانب ممثل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحق للهيئة دعوة ممثلين عن الجهات الحكومية الأخرى وشركاء التنمية الدوليين

لحضور اجتماعاتها (يتضمن المرفق ١ مهام واختصاصات الهيئة) , وتعرض التعديلات المقترحة على رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لإقرار ما يلزم بشأنها.

وهناك دور مسؤول ضمان الجودة الذي يدعم هيئة المشروع من خلال القيام بالإشراف الموضوعي ورصد مجريات التنفيذ؛ ويسعى هذا الدور إلى التأكد من أن مخرجات المشروع الرئيسية تتم إدراتها واستكمالها بصورة سليمة. وسوف يضطلع بهذا الدور مسؤول المشاريع بالبرنامج الإنمائي. علماً بأن لهيئة المشروع إسناد هذا الدور لمن تراه مناسباً.

وتتكون هيئة المشروع من الأدوار التالية:

١- الدور التنفيذي: ويضطلع به المدير الوطني للمشروع أو من ترشحه لذلك الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

٢- المورد الرئيسي: وهو الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو نائبه

٣- مسؤول ضبط الجودة: وهو مسؤول المشاريع بالبرنامج الإنمائي

عند نهاية كل ربع سنة سيقوم البرنامج الإنمائي بإصدار تقارير المصروفات (التقرير المدمج للمصروفات) الذي يوضح الإنفاق الفعلي على المشروع. هذه التقارير يتم مراجعاتها من صاحب الصلاحية بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للمصادقة عليها. في نهاية المشروع يصدر تقرير الميزانية المراجع والمعدل، وأية وفورات في الميزانية سيتم ردها للهيئة أو إعادة برمجتها بعد مشاورة الهيئة والإتفاق معها.

ويعمل المشروع في إطار الهيكل التنظيمي التالي:

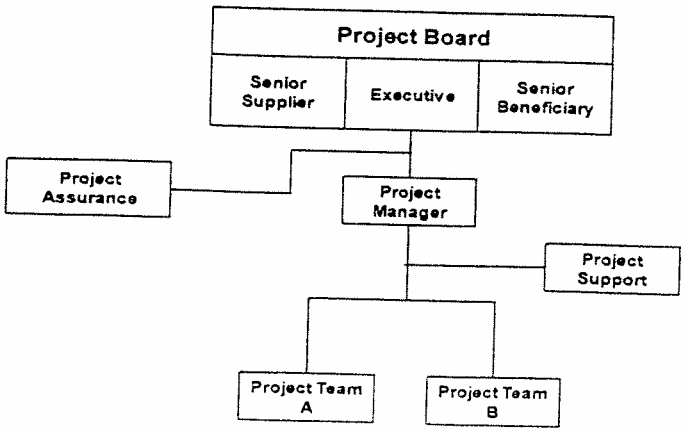

الإطار القانوني

إن هذه الوثيقة للمشروع سوف تكون أداة الدعم الفني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشار إليها بذلك في الفقرة الأولى من الإتفاقية الأساسية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تم التوقيع عليها بين الطرفين بتاريخ ٤ يناير ١٩٧٦م. ولأغراض تلك الإتفاقية الأساسية، فإن الوكالة المنفذة في الدولة المستضيفة تعني الجهة الحكومية التي تصفها الاتفاقية، والممثلة هنا بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

هذا وتوافق الحكومة على توفير الاعتماد المالي اللازم لتغطية نفقات أنشطة المشروع ومردوداته. كما ستقوم بتعيين مسئول رفيع المستوى للقيام بدور المدير الوطني للمشروع إلى جانب تعيين النظراء اللازمين للارتباط بالموظفين المهنيين في المشروع من اجل إكتساب الخبرات.